

تنفيذيون يرغبون في بيع 1,3 مليون سهم من «كيكو»

اعلن سوق الكويت للأوراق المالية بناء على تعليمات هيئة أسواق المال بشأن تعامل الأشخاص المطلعين ان هناك عددا من العاملين بشركة مشاريع الكويت القابضة (كيكو) يرغبون في بيع كميات من الأسهم يصل اجماليها إلى 1,3 مليون سهم اعتبارا من تاريخ 2014/8/7 وهم على النحو التالي:

مازن عصام حوا ويعمل بمنصب نائب رئيس اول للمجموعة المالية والعمليات، حيث يرغب في بيع 741 ألف سهم من أسهم الشركة، وطارق محمد يوسف عبدالسلام ويعمل بمنصب الرئيس التنفيذي للاستثمارات، ويرغب في بيع كمية 503 آلاف سهم من أسهم الشركة، وروبرت دروليت ويعمل بمنصب نائب اول للرئيس، ويرغب في بيع 75 ألف سهم من أسهم الشركة، بالإضافة إلى عبير صالح فهد العمر وتعمل بمنصب مدير أول، وترغب في بيع 15,2 ألف سهم من أسهم الشركة.

مكافأة الأعمال الممتازة ستشمل 50% من ذوي التقدير العمير: انخفاض الأرباح بمؤسسة البترول لن يتكرر.. وسأعالج السلبيات

شركة البترول الوطنية تدرس كذلك المؤسسة تخصيصها بالإضافة للمحطات السابقة. وأكد العمير قيام المؤسسة خلال المرحلة الحالية بدراسة تجربة خصخصة محطات الوقود ومدى الاستفادة للدولة لاتخاذ قرار مناسب بشأنها.

لا استثناء لأحد

في التقاعد

بالنفط..

و4 قيادات إلى

التقاعد ودفعات

أخرى في الطريق

بيع مصفاة روتردام

المتسببة في

الخسائر

توظيف جديد

لحملة البكالوريوس

نهاية سبتمبر

متجهون لتخصيص

قطاع محطات

الوقود

وأشار العمير إلى أن هناك تعيينات جديدة في القطاع النفطي خلال المرحلة الحالية بالعمليات المشتركة بنفط الخليج لعدد 76 موظفا من حملة البكالوريوس على أن يكون نهاية سبتمبر المقبل وبداية أكتوبر موعدا للإعلان عن وظائف أخرى بالقطاع بعد عمل حصر للاحتياجات في مؤسسة البترول وشركاتها التابعة.

وعن موعد صرف مكافأة الأعمال الممتازة للمستحقين في القطاع النفطي قال العمير إن اقرار المكافأة سيكون قريبا، لافتا إلى زيادتها لتشمل 50% من الموظفين الحاصلين على تقديرات مرتفعة.

ولفت العمير إلى أن الحكمة والمرونة تقضي بأن تكون نسب تلك المكافأة متغيرة من وقت لآخر، مشيرا إلى أن الغرض ليس إدخال أموال في حسابات الموظفين بل زيادة الحافز لديهم لتقديم ما هو أفضل.

ولفت العمير إلى أن إنشاء 100 محطة وقود لا يتعارض مع توجه مؤسسة البترول بتخصيص محطات الوقود، لافتا إلى أن التخصيص ليس في البناء بل قد يكون في مرحلة لاحقة بعرض تلك المحطات للتخصيص بعد بنائها.

وبين العمير أن مجلس الوزراء وافق على إنشاء تلك المحطات بعدما رأى الحاجة الملحة لبنائها، مشيرا إلى أن فترات الانتظار في محطات الوقود وفق الدراسات وصلت إلى 15 دقيقة ما يتطلب اتخاذ خطوات جادة لتخفيف معاناة الانتظار.

وأوضح العمير أن هناك 40 محطة إضافية تدار من قبل

أحمد مغربي

قال وزير النفط د.علي العمير إن القطاع النفطي سيبترزم بتطبيق قانون مجلس الوزراء الخاص بتقاعد القياديين النفطيين الذين بلغت سنوات خدمتهم في القطاع 35 سنة وذلك دون استثناء لأحد، مشيرا إلى أن مبدأ العدل والمساواة يقضي بتطبيق قانون التقاعد على كل من بلغ السن المحددة

وذلك لإتاحة الفرصة لجيل ثامن من القياديين. يذكر أن هناك 4 قيادات علما في القطاع النفطي قد تخطت السن القانونية وسيتم تقاعدها حاليا بالإضافة إلى دفعات قادمة من القيادات.

وأوضح العمير على هامش استقباله للمهنيين بمناسبة عيد الفطر المبارك أمس، أن انخفاض أرباح مؤسسة البترول الكويتية بمقدار مليار دينار خلال السنة المالية 2013/2014 لن يتكرر

ثانية، مؤكدا على وجود بعض العوامل والمبررات الخارجية التي ساهمت في ذلك الانخفاض كاسعار النفط والأمور الادارية الداخلية التي تسببت في تراجع الأرباح، مؤكدا عزم المؤسسة على معالجة السلبيات التي أدت لذلك، مشفيرا إلى أن أي استثمار محفوف بأنواع من المخاطر تعمل المؤسسة على تلافيها مستقبلا.

وعن مصفاة روتردام التي تسببت بخسائر في السنة الماضية، قال العمير «جميع الخيارات متاحة سواء بالبيع أو تحويلها إلى مخازن»، مبينا أن هناك دراسة من خلال الاستعانة بمستشارين عالميين لاتخاذ القرار النهائي.

اعتراض جماعي على مبلغ 1,2 مليون دينار.. أقل من 1% من أرباح مؤسسة البترول وشركاتها بونص القياديين.. معركة جديدة في «النفط»



اعتراض القياديين على البونص السنوي لم يتمتعهم من الحضور أمس حفل استقبال المهنيين بعيد الفطر.. ويبدو في الصورة الوزير د.علي العمير جنباً إلى جنب مع القيادات النفطية في قاعة مؤسسة البترول الكويتية

المالي الأخير أو بنسبة 40% مقارنة بالعام السابق، وعلى هذا الأساس -ربما- تم تخفيض المكافآت. وتساءلت مصادر المجلس الأعلى: لماذا يتم عرض بونص القياديين عليهم رغم انه لا يدخل ضمن اختصاصاتهم؟. وذكرت المصادر أن مكافأة المشاركة في النجاح للعاملين بالنفط لم تعرض على المجلس عند اعتمادها. ووفقا لإجمالي

مبلغ بونص القياديين المذكور (1,2 مليون دينار)، فإن متوسط البونص للقيادي يبلغ 24 ألف دينار (نحو 85 ألف دولار)، مع الأخذ بعين الاعتبار أن الحسبة تختلف وفقا للمنصب التنفيذي لمؤسسة البترول والرؤساء التنفيذيين للشركات ونوابهم ونواب الأعضاء المنتخبين، وذلك على أساس وجود بعض العوامل والمبررات الخارجية التي ساهمت في ذلك الانخفاض كاسعار النفط والأمور الادارية الداخلية التي تسببت في تراجع الأرباح، مؤكدا عزم المؤسسة على معالجة السلبيات التي أدت لذلك، مشفيرا إلى أن أي استثمار محفوف بأنواع من المخاطر تعمل المؤسسة على تلافيها مستقبلا.

وتتعارض بشكل واضح مع قوانين وقرارات مجلس الخدمة المدنية، أخذت نقاشا ومداولات مع المؤسسة أكثر من عامين وعادت إلى نقطة الصفر من جديد.

وأضافت المصادر: «ما يؤخذ من قرارات إدارية في المؤسسة غير قانوني ولا يتماشى مع قوانين الخدمة المدنية».

العمير يخفض

مكافآت القياديين

35% بعد تراجع

الأرباح 40%

المجلس الأعلى

للبنترول رفض

اعتمادها بعد

تمريرها من وزير

النفط

أحمد مغربي

علمت «الأنباء» من مصدر مسؤول في المجلس الأعلى للبنترول أن إجمالي مكافآت (البونص) القياديين النفطيين في مؤسسة البترول الكويتية بلغ 1,2 مليون دينار عن السنة المالية المنتهية 2013/2014، وسيوزع على 50 قياديا في المؤسسة وشركاتها التابعة.

وقال المصدر انه تم عرض بونص القيادات النفطية من قبل وزير النفط د.علي العمير خلال انعقاد الاجتماع الأخير للمجلس الأعلى للبنترول منتصف الشهر الماضي، إلا أن أعضاء المجلس رفضوا الاطلاع على البونص، معللين ذلك الأمر بعدم اختصاص المجلس في الاطلاع على المكافآت والحوافز للقياديين.

وأضاف المصدر انه في حال اتخذ المجلس قرارا في المكافآت، فإنه يصبح مسؤولا عن صرفها وبمواجهة

في حال تخلفها عن سداد ديونها وانخفاض تصنيفها الائتماني 11 دولة مهددة بالإفلاس.. منها مصر



عالم يجر عربة تدوير قمامة في الأرجنتين حيث انهارت المخابرات مع الدائنين بعدما أخفقت الأرجنتين في سداد ديونها الثانية في 13 عاما وثارت تساؤلات حول الوضع الاقتصادي في أميركا الجنوبية (أ.ف.ب)

مدحت فاخوري

وتعاني هذه الدول أيضا من مشاكل مختلفة إلى حد كبير في بعض الدول مثل أوكرانيا ومصر فإن انخفاض تصنيفها الائتماني خلال الأونة الأخيرة يرجع لظروف سياسية، في حين أن هناك دولاً أخرى مثل بيليز والإكوادور قد تم ترقيتهم مؤخرا خلال السنوات الأخيرة بناء على تحسن مراكزهم المالية. وذكر التقرير أنه عندما يكون لدى الحكومة قدر كبير من الديون بالنسبة لحجم اقتصادها، قد يكون تصنيفها الائتماني منخفضا، وهناك 3 من الدول يحتمل أن تكون في خطر التخلف عن السداد، حيث لديها أعلى معدلات الديون في العالم 120٪ من إجمالي الناتج المحلي أو أكثر استنادا إلى تقديرات عام 2014.

ووفقا لصندوق النقد الدولي فمن المتوقع أن تصل ديون اليونان إلى ما يقرب من 175٪ من إجمالي الناتج المحلي بحلول نهاية هذا العام لتكون بذلك أكثر من أي دولة أخرى في العالم باستثناء اليابان.

ومع ذلك، ليس من الضروري أن تكون البلدان ذات التقييمات الائتمانية المنخفضة لديها كمية كبيرة من الديون الحكومية المستحقة، فعلى سبيل المثال الديون الحكومية للاكوادور من المتوقع أن تبلغ 24,8٪ فقط من إجمالي الناتج المحلي بنهاية 2014 وفقا لصندوق النقد الدولي، وهو مبلغ منخفض للغاية ولكن في كثير من الحالات لا تدخل هذه الدول بانتظام في أسواق السندات الدولية أو بسبب أن تكون قطاعاتها المالية صغيرة أو لأسباب ترجع لإعادة هيكلة الديون.

بعد سنوات من المعارك القضائية مع الدائنين، تخلفت الأرجنتين عن سداد ديونها، وذلك وفقا لتصنيف وكالة ستاندر أند بورز، وبعد أن فشلت الأرجنتين في التوصل إلى اتفاق مع الدائنين من تعثرها السابق في 2001، فشلت البلاد في تسديد مدفوعات بعض السندات اللازمة في 31 يوليو الماضي، مما أثار إعلان التخلف عن السداد، ورغم ان القاضي الأميركي طلب من الأرجنتين والدائنين الاستمرار في التفاوض من جديد.

وذكر تقرير صدر مؤخرا ونشرته جريدة «يو. إس.ايف توداي» الأميركية أن الأرجنتين ليست الدولة الوحيدة التي تكافح أو حتى فشلت في سداد ديونها في السنوات الأخيرة، كذلك ليست هي الوحيدة التي تعاني بشدة من انخفاض تصنيفها الائتماني، ويأتي تصنيف Caa1 أقل بمراحل عن تصنيف BAA1، ووفقا لموديز فإن هناك 11 دولة تعاني من مخاطر التخلف عن السداد.

إلى جوار الأرجنتين، وضعت وكالة «موديز» للمستثمرين، قائمة بـ10 دول أخرى تعاني من مخاطر ائتمانية مرتفعة للغاية، وهذه الدول البالغ عددها 11 دولة تتعرض لمخاطر الإفلاس، ويختلف التصنيف الائتماني للبلدان ذات التصنيف الائتماني المنخفض من بلد لآخر، وتتواجد في جميع أنحاء العالم بدءا من اليونان وأوكرانيا في أوروبا، إلى باكستان في آسيا، إلى الاكوادور وفنزويلا وبيليز في أميركا الجنوبية، ومصر في أفريقيا.

شركة الدار تجتمع مع الدائنين هذا الأسبوع لبحث الخيارات الممكنة «بيتك» يتابع إجراءاته القضائية ضد «دار الاستثمار»

شريف حمدي

بيت التمويل الكويتي
Kuwait Finance Houseدار الاستثمار
Investment Dar

هبوط جماعي

لأسهم تابعة

لمجموعة

الدار

في عملية قانونية معقدة قد تمتد لأجال طويلة لن تخدم المصالح الاقتصادية لأي منهم». وقالت أيضا في البيان انها أوفت بالتزاماتها تجاه 3 مجموعات من الدائنين بقيمة تقدر بـ 440 مليون دينار.

وفي البورصة الكويتية التي افتتحت أمس، تفاعلت أسهم الشركات الزميلة والتابعة لمجموعة دار الاستثمار مع الحكم، حيث انخفضت هذه الاسهم بالحد الأدنى أثناء التداولات بعدد موجبة بيع قام بها المستثمرون في الأسهم، وجاءت كالتالي:

● تراجع شركة وثاق للتأمين شركة «وثاق» بنسبة 6,9٪ من قيمة السهم بعد تداول 470 ألف سهم ليستقر عند مستوى 58 فلسا، وتملك دار الاستثمار وشركاتها التابعة 69,5٪ من أسهم الشركة.

كان بنك الكويت الدولي أعلن في 16 يوليو الماضي أنه لم يوافق على خطة جديدة تقدم بها «الدار» للسداد العيني مقابل ديون مستحقة لكبار الدائنين والمستثمرين. وكانت شركة الدار أعلنت في بيان صحافي اول من امس انها «استنادا إلى ردود الفعل والدعم الذي تلقتة شركة دار الاستثمار من المستثمرين على صفقة التسوية العينية التي اطلقت في شهر مايو الماضي، فإن هناك عددا من الخيارات متاحة أمام الشركة حيث نعتقد أن الأغلبية الكبيرة من المستثمرين في شركة دار الاستثمار يرغبون في رؤية خطة للأصول مدعومة بحماية المحكمة، ويتم الاشراف عليها وإدارتها بمشاركتهم». كما قالت الشركة في بيانها انه «ليس في صالح أي من الأطراف الدائنة الدخول

علمت «الأنباء» أن مجموعة دار الاستثمار ستعقد اجتماعا هذا الاسبوع مع أعضاء اللجنة التسييقية من أجل التوصل إلى خيارات وبدائل جديدة مع دائنيها، وذلك على خلفية الحكم الذي صدر من محكمة الاستئناف الدائرة الخاصة بقانون الاستقرار المالي الخامس الموافق 24 يوليو بالغاء وقف الإجراءات التنفيذية والقانونية من الدائنين ضد الشركة. وفي أول رد فعل في البورصة الكويتية أمس، أعلن بيت التمويل الكويتي (بيتك) أنه بناء على الحكم الصادر ضد دار الاستثمار، فإنه سوف يترتب عليه استمرار «بيتك» في اتخاذ الإجراءات القضائية والتفيذية ضد شركة دار الاستثمار وتحصيل الديون المستحقة عليها لصالح بيتك.

ولم يفصح «بيتك» عن حجم الديون المستحقة على دار الاستثمار، لكن معلومات منشورة سابقا تحدثت عن مبلغ بين 40 و50 مليون دينار. و«بيتك» هو ثاني بنك محلي يفصح للسوق عن إجراءاته مع «الدار» بعد أن

علمت «الأنباء» أن مجموعة دار الاستثمار ستعقد اجتماعا هذا الاسبوع مع أعضاء اللجنة التسييقية من أجل التوصل إلى خيارات وبدائل جديدة مع دائنيها، وذلك على خلفية الحكم الذي صدر من محكمة الاستئناف الدائرة الخاصة بقانون الاستقرار المالي الخامس الموافق 24 يوليو بالغاء وقف الإجراءات التنفيذية والقانونية من الدائنين ضد الشركة. وفي أول رد فعل في البورصة الكويتية أمس، أعلن بيت التمويل الكويتي (بيتك) أنه بناء على الحكم الصادر ضد دار الاستثمار، فإنه سوف يترتب عليه استمرار «بيتك» في اتخاذ الإجراءات القضائية والتفيذية ضد شركة دار الاستثمار وتحصيل الديون المستحقة عليها لصالح بيتك.

علمت «الأنباء» أن مجموعة دار الاستثمار ستعقد اجتماعا هذا الاسبوع مع أعضاء اللجنة التسييقية من أجل التوصل إلى خيارات وبدائل جديدة مع دائنيها، وذلك على خلفية الحكم الذي صدر من محكمة الاستئناف الدائرة الخاصة بقانون الاستقرار المالي الخامس الموافق 24 يوليو بالغاء وقف الإجراءات التنفيذية والقانونية من الدائنين ضد الشركة. وفي أول رد فعل في البورصة الكويتية أمس، أعلن بيت التمويل الكويتي (بيتك) أنه بناء على الحكم الصادر ضد دار الاستثمار، فإنه سوف يترتب عليه استمرار «بيتك» في اتخاذ الإجراءات القضائية والتفيذية ضد شركة دار الاستثمار وتحصيل الديون المستحقة عليها لصالح بيتك.

علمت «الأنباء» أن مجموعة دار الاستثمار ستعقد اجتماعا هذا الاسبوع مع أعضاء اللجنة التسييقية من أجل التوصل إلى خيارات وبدائل جديدة مع دائنيها، وذلك على خلفية الحكم الذي صدر من محكمة الاستئناف الدائرة الخاصة بقانون الاستقرار المالي الخامس الموافق 24 يوليو بالغاء وقف الإجراءات التنفيذية والقانونية من الدائنين ضد الشركة. وفي أول رد فعل في البورصة الكويتية أمس، أعلن بيت التمويل الكويتي (بيتك) أنه بناء على الحكم الصادر ضد دار الاستثمار، فإنه سوف يترتب عليه استمرار «بيتك» في اتخاذ الإجراءات القضائية والتفيذية ضد شركة دار الاستثمار وتحصيل الديون المستحقة عليها لصالح بيتك.

علمت «الأنباء» أن مجموعة دار الاستثمار ستعقد اجتماعا هذا الاسبوع مع أعضاء اللجنة التسييقية من أجل التوصل إلى خيارات وبدائل جديدة مع دائنيها، وذلك على خلفية الحكم الذي صدر من محكمة الاستئناف الدائرة الخاصة بقانون الاستقرار المالي الخامس الموافق 24 يوليو بالغاء وقف الإجراءات التنفيذية والقانونية من الدائنين ضد الشركة. وفي أول رد فعل في البورصة الكويتية أمس، أعلن بيت التمويل الكويتي (بيتك) أنه بناء على الحكم الصادر ضد دار الاستثمار، فإنه سوف يترتب عليه استمرار «بيتك» في اتخاذ الإجراءات القضائية والتفيذية ضد شركة دار الاستثمار وتحصيل الديون المستحقة عليها لصالح بيتك.

«اليسرة للأغذية» توقع اتفاقية مع أكبر شركة دواجن في العالم

جديدة ذات جودة عالية». وأضاف الصقر: «هذه الشركة نقطة هامة في مسيرة شركة اليسرة للأغذية من ناحية والقطاع الخاص الكويتي من ناحية أخرى، إذ تعكس مناهة ومستوى نضج القطاع الخاص في الكويت وقدرته على استقطاب الاستثمار الأجنبي، بالإضافة إلى كونه مصدر فخر لنا جميعا في شركة اليسرة

المجددة إلى الشركة الجديدة المتخصصة والملوكة من كلا الشركتين، وستبدأ الشركة الجديدة بالعمل التشغيلي لها في الربع الأخير من العام 2014.

وقد افاد، العضو المنتدب لشركة اليسرة للأغذية أحمد الصقر: «بان هذا المشروع المشترك سيعزز من تواجد الشركة وقاعدية خدماتها للمستهلكين، وتقديم منتجات

آر اف» (BRF) في تعزيز تواجدها العالمي من خلال تكثيف تواجدها وخدماتها في الأسواق المحلية، بما في ذلك الكويت، وتعزيز علاماتها التجارية وتوسيع محفظه المنتجات التي توفرها في الكويت.

وقامت شركة اليسرة للأغذية بتوقيع اتفاقية مع شركة «بي آر اف» (BRF) البرازيلية - إحدى أكبر الشركات المصدرة للدواجن في العالم والتي تعتبر من أكبر الشركات المنتجة للأغذية في العالم، لتأسيس شركة جديدة متخصصة في توزيع منتجات شركة «بي آر اف» (BRF) في الكويت تماشيا مع استراتيجية «بي